

رغم الكاميرات والمراقبة.. الجرائم ضد النساء في آسيا تتفاقم

تقنية التعرف على المشاعر وتطبيقات السلامة على الهواتف المحمولة لم يساعدوا على كشف جرائم التحرش



كثير من المراقبة.. وكثير من الجرائم

المحمول يجمع المعلومات الشخصية للمستخدم عندما ترسل نهيها إلى الشرطة في أثناء حالة الطوارئ، ويتضمن ذلك الوصول إلى جهات الاتصال الهاتفية وملفات الوسائط، مما يجعل النساء عرضة لمزيد من المضايقات، كما تقول مجموعات حقوق الخصوصية.

وقالت شميلة خان مديرة الأبحاث والسياسات في مؤسسة الحقوق الرقمية "إن التدخلات التكنولوجية التي تسعى إلى زيادة مراقبة النساء من أجل حمايتهن غالبا ما تكرر المراقبة الأسرية والمجتمعية للمرأة".

وأضافت "لا يمكن أن يتوقع من المرأة أن تتاجر بالخصوصية مقابل ضمانات غامضة للسلامة دون اليات مناسبة وشفافية من الحكومة".

وتعد مدن تشيناي وحيدر أباد ودهلي من بين المدن العشر الأكثر رقابة على مستوى العالم، وفقا لشركة الشبكات الخاصة الافتراضية سيرف شارك.

وتعمل تشيناي، التي تصدرت المؤشر بـ657 كاميرا مراقبة لكل كيلومتر مربع، بتنفيذ مشروع المدينة الآمنة من خلال رسم خرائط للمناطق عالية الجريمة وتتبع الحافلات وسيارات الأجرة بشبكات تلفزيون الدارة المغلقة والأعمدة الذكية.

وقال آرون مورال مدير شركة ديلوات الاستشارية "لم ترغب الحكومة في تنظيم المزيد من المراقبة، بل نظرت إليها بشكل أكثر شمولية لمواجهة التحديات التي تواجهها النساء في المنزل وفي تنقلاتهن، وفي العمل، وفي الأماكن العامة".

أشارت مراجعة لمشروع مدينة آمنة في دهلي العام الماضي إلى أن فعالية الكاميرات في منع الجرائم ضد النساء لم تتم دراستها، ولم تعمل سوى نحو 60 في المئة من كاميرات المراقبة المركبة، وكان أقل من نصفها يخضع للمراقبة.

وقالت المراجعة إن "مشروع شرطة دهلي الذي يركز بشدة على المراقبة يحتاج إلى مراجعة".

ومع ذلك، لم يُحرز سوى تقدم ضئيل في معالجة العنف ضد المرأة بإجراءات مثل التعليم وزيادة أعداد ضابطات الشرطة، اللاتي يشكلن أقل من 10 في المئة من القوات، وفقا للبيانات الرسمية.

وقالت أنوشكا جين "تعتقد السلطات أن التكنولوجيا وحدها يمكنها حل المشكلات، وهناك القليل من التدقيق في ما يسمى بالحلول لأنها تبايعت "يمكن للسلطات أو

العائلات أن تستشهد بالسلامة كمبرر لمزيد من المراقبة لأن السلامة تبقى مصدر قلق أكبر من الخصوصية".

وطنية، كما أدخلت العشرات من المدن تطبيقات الأمان على الأجهزة المحمولة، إلا أنه يتم الإبلاغ عن حالات اغتصاب كل 15 دقيقة.

وفقا لبيانات حكومية، تضاعفت الجرائم ضد النساء إلى أكثر من 405 آلاف حالة تقريبا في 2019، مقارنة بنحو 203 آلاف حالة في 2009.

وتنتشر في آسيا، وعلى نطاق واسع، تقنية التعرف على الوجه بينما هناك رد فعل متزايد ضد استخدامها في الولايات المتحدة وأوروبا.

وفي إطار مشروع المدن الآمنة الباكستاني، وُزعت الآلاف من كاميرات الدوائر التلفزيونية المغلقة في لاهور وإسلام أباد وكراشي وبيشاور.

وتسرّبت صور من الكاميرات في إسلام أباد لأزواج يسافرون في سيارات في 2019، بينما قالت نساء في جامعة بلوشستان إنهن تعرضن للابتزاز والتحرش من قبل المسؤولين بصور من كاميرات الدوائر التلفزيونية المغلقة في الحرم الجامعي في نفس العام.

وبعد اغتصاب جماعي العام الماضي على طريق سريع به كاميرات مراقبة تلفزيونية، أطلقت شرطة البنجاب تطبيق أمان للهاتف

وفي باكستان والهند، يُروّج لهذه الأنظمة على أنها ضرورية لتحديث قوات الشرطة التي تعاني من نقص الأعدان والمساعدة في جمع المعلومات وعمليات تحديد الهوية الجنائية.

لكن خبراء التكنولوجيا والخصوصية يقولون إن الفوائد غير واضحة ويمكنهم انتهاك خصوصية الأشخاص، وأنه دون قوانين حماية البيانات، لا يوجد وضوح كبير حول كيفية تخزين البيانات، ومن يمكنه الوصول إليها ولأي غرض.

وتتشكو هذه التكنولوجيا على مستوى معدل الدقة أيضا، لاسيما في تحديد النساء ذوات البشرة الداكنة والأقليات العرقية.

وأفادت نظام دهلي في عام 2018 أن معدل دقة نظام التعرف على الوجه التجريبي يبلغ 2 في المئة. وقالت وزارة تنمية المرأة والطفل في وقت لاحق إن النظام لا يستطيع التمييز بين الأولاد والبنات بدقة.

وقالت أشالي بهانداري كبيرة المخططين الحضريين في تانديم ريسرش في غوا "يجب أن تشكل في فعالية هذا الحل والاعتماد على البنية التحتية الرقمية لحل التحديات الاجتماعية والتقنية".

وتابعت "من المفارقات أن حماية النساء من الإهتام غير المرغوب فيه ينطوي على مشاهدتهن باستمرار من خلال شبكات التكنولوجيا الرقمية. إن هذا لا يمكن المرأة، بل يعزز فكرة أن النساء بحاجة إلى المراقبة من أجل سلامتهن".

وقالت أنوشكا جين، المحامية المشاركة في مؤسسة حرية الإنترنت في دهلي، إن المشروع سيريد المراقبة بشكل كبير، مضيفة أن السلطات استخدمت الجرائم ضد النساء كمبرر لتكثيف المراقبة، وأشارت إلى أن الإنفاق الهائل على الدوائر التلفزيونية المغلقة وتقنية التعرف على الوجه لا يرتبط بانخفاض مائل في الجرائم ضد النساء.

وأكدت لمؤسسة تومسون رويترز أنه من خلال استهداف النساء بشكل غير متناسب، تخلق السلطات مشكلات جديدة في مجتمع تُستهدف فيه النساء باستمرار في منازلهن ويُعتبر إخفاء هويتهن في الأماكن العامة أمرا بالغ الأهمية.

وفي جميع أنحاء العالم، عمم ظهور تقنيات الحوسبة السحابية والنكاه الاصطناعي استخدام التعرف على الوجه لمجموعة من التطبيقات من تعقب المجرمين إلى قبول رواد الحفلات الموسيقية.

وفي باكستان والهند، يُروّج لهذه الأنظمة على أنها ضرورية لتحديث قوات الشرطة التي تعاني من نقص الأعدان والمساعدة في جمع المعلومات وعمليات تحديد الهوية الجنائية.

لكن خبراء التكنولوجيا والخصوصية يقولون إن الفوائد غير واضحة ويمكنهم انتهاك خصوصية الأشخاص، وأنه دون قوانين حماية البيانات، لا يوجد وضوح كبير حول كيفية تخزين البيانات، ومن يمكنه الوصول إليها ولأي غرض.

وتتشكو هذه التكنولوجيا على مستوى معدل الدقة أيضا، لاسيما في تحديد النساء ذوات البشرة الداكنة والأقليات العرقية.

وأفادت نظام دهلي في عام 2018 أن معدل دقة نظام التعرف على الوجه التجريبي يبلغ 2 في المئة. وقالت وزارة تنمية المرأة والطفل في وقت لاحق إن النظام لا يستطيع التمييز بين الأولاد والبنات بدقة.

وقالت أشالي بهانداري كبيرة المخططين الحضريين في تانديم ريسرش في غوا "يجب أن تشكل في فعالية هذا الحل والاعتماد على البنية التحتية الرقمية لحل التحديات الاجتماعية والتقنية".

وتابعت "من المفارقات أن حماية النساء من الإهتام غير المرغوب فيه ينطوي على مشاهدتهن باستمرار من خلال شبكات التكنولوجيا الرقمية. إن هذا لا يمكن المرأة، بل يعزز فكرة أن النساء بحاجة إلى المراقبة من أجل سلامتهن".

وتابعت "من المفارقات أن حماية النساء من الإهتام غير المرغوب فيه ينطوي على مشاهدتهن باستمرار من خلال شبكات التكنولوجيا الرقمية. إن هذا لا يمكن المرأة، بل يعزز فكرة أن النساء بحاجة إلى المراقبة من أجل سلامتهن".

وتابعت "من المفارقات أن حماية النساء من الإهتام غير المرغوب فيه ينطوي على مشاهدتهن باستمرار من خلال شبكات التكنولوجيا الرقمية. إن هذا لا يمكن المرأة، بل يعزز فكرة أن النساء بحاجة إلى المراقبة من أجل سلامتهن".

التعرف على الوجه

رغم أنه يوجد ما يقل عن 50 نظاما للتعرف على الوجه في جميع أنحاء الهند، وتخطط الحكومة لنشر شبكة

لم تستطع كاميرات المراقبة أن تحد من الجرائم ضد النساء في جنوب آسيا. ورغم تعميمها في شمال الهند وباكستان لرصد حالات التحرش، إلا أن خبراء التكنولوجيا وخبراء الخصوصية يقولون إن فوائدها غير واضحة ويمكن أن تنتهك خصوصية الأشخاص أو تؤدي إلى المزيد من المراقبة، مع القليل من التفسير لكيفية عملها وكيفية تخزين البيانات ومن يمكنه الوصول إليها.

لكنها (الهند) - تصاعدت حالات

العنف ضد النساء والفتيات في جنوب آسيا خلال السنوات الأخيرة، وفرضت السلطات عقوبات أكثر صرامة ووسعت شبكات المراقبة، بما في ذلك أنظمة التعرف على الوجه، لمنع مثل هذه الجرائم.

لكن استخدام هذه التقنيات مع عدم وجود دليل على أنها تساعد في الحد من الجريمة، ودون وجود قوانين لحماية البيانات، دق ناقوس الخطر بين خبراء الخصوصية ونشطاء حقوق المرأة الذين يقولون إن زيادة المراقبة يمكن أن تُضرّ بالنساء أكثر.

وقالت الشرطة في مدينة لكناو شمال الهند في وقت سابق من هذا العام إنها ستستخدم كاميرات مزودة بتقنية التعرف على المشاعر لاكتشاف

النساء اللاتي يتعرضن للتحرش، بينما أطلقت الشرطة في باكستان تطبيقا للسلامة على الهاتف المحمول بعد حادثة اغتصاب جماعي.

الإنفاق الهائل على الدوائر التلفزيونية المغلقة وتقنية التعرف على الوجه لا يرتبط بانخفاض مماثل في الجرائم ضد النساء

وفي جنوب آسيا، يتقنسى العنف المدفوع بالتمييز على أساس الجنس ويستمر في أشكال عديدة. وحسب بيانات صادرة في العام 2012، تتعرض أكثر من 10 نساء أسبوعيا للهجوم بمادة حارقة في بنغلاديش، وفي الهند تقتل 22 امرأة كل يوم في جرائم تنصل بمهر الزواج، وتبلغ 60 في المئة من السيدات عن تعرضهن لاغتداء جسدي في سريلانكا، وفي باكستان تلقى أكثر من 450 امرأة وقتاة حرقهن سنويا في ما يطلق عليه "القتل لغسل العار"، وفي النيبال ما زال استعباد الفتيات الصغيرات اللاتي يبيعهن أبواهن في أعمار تتراوح بين 6 و7 سنوات ليصبحن خادما يمارس على نطاق واسع.

وقالت روب ريكا فيرما، ناشطة في مجال حقوق المرأة في لكناو بمحافظة أوتار براديش، التي سجلت أعلى عدد من الجرائم المبلغ عنها ضد النساء في الهند سنة 2019 "لا تعرف الشرطة حتى ما إذا كانت هذه التكنولوجيا تعمل أم لا".

وأضافت "لا تمنحنا تجربتنا مع الشرطة الثقة في أنها ستستخدم التكنولوجيا بطريقة فعالة ومتعاطفة. وإذا لم تنتشر بشكل صحيح، فقد يؤدي ذلك إلى المزيد من المضايقات، بما في ذلك من الشرطة".

وتعد لكناو واحدة من ثماني مدن تغذ مشروع مدينة آمنة يهدف إلى خلق "بيئة آمنة وأمونة وتمكينية" للنساء في الأماكن العامة، والحد من الجرائم من خلال بنية تحتية حضرية أكثر أمانا ووصول فعال إلى الشرطة.

مشروع نساء سداب من فكرة إلى واقع يجسد إبداع العمانيات

مسقط - أطلق عدد من نساء قرية

سداب بمحافظة مسقط العمانية، مبادرة مجتمعية بهدف إبراز مهارات المرأة في مجال الخياطة.

وتعد مجموعة "نساء سداب" أحد النماذج الفريدة في تمكين المرأة من خلال عمل مشروع نسائي يجمع النفع المادي للمتسبات، وهو مشروع صديق للبيئة يقوم على صناعة حقائب تحمل محل الأكياس البلاستيكية، حيث يتم تصنيعها بمختلف الأشكال والأحجام من أقمشة قطنية ومن منسوجات غزلية تنسج بالطريقة التقليدية واليدوية.

وتستعمل في صناعة الحقائب مواد طبيعية غير مضرّة بالبيئة وبالحياتة الفطرية، كما أن لها بريقا تراثيا لارتباطها بالمواد المصنعة من المنسوجات الغزلية التي تصنع منها الكثير من الملابس والمفارش التي تزين البيوت التقليدية.

وأشارت إلى أن لمجموعة نساء سداب مشاركات داخلية وخارجية، فعلى الصعيد الداخلي شاركت المجموعة في عدد من الأنشطة والفعاليات والمعارض التي تقيمها الكليات والمعاهد والمدارس والنادي والمتاحف، أما المشاركات الخارجية فقد شملت عددا من الدول منها ألمانيا والصين والسعودية والسودان والماليزيا والإمارات والبحرين حيث أسهمت هذه المشاركات في التعريف بالمشروع والترويج له.

وأكدت الكيومية أن المجموعة أصبحت تحت مظلة جمعية "دار الطلاء" منذ نوفمبر 2017، موضحة أن هناك طلبات على مدار العام من قبل عدد من المؤسسات الحكومية والخاصة لتصميم حقائب خاصة للملقيات والأنشطة والمؤتمرات التي ينظموها.

وتقوم المجموعة بالترويج للمشروع من خلال وسائل التواصل الاجتماعي والمشاركات في الفعاليات الترويجية واللقاءات مع المجموعات السياحية.

وتعمل المرأة العمانية على تطوير العديد من المشغولات اليدوية وتحسينها بما يحافظ على هويتها، ويتلاءم مع الاستخدامات الحالية، وتأتي الحقائب الصديقة للبيئة ذات الطراز العماني كأحد المشاريع التي يتزايد الطلب عليها من داخل السلطنة وخارجها.

وتسعى العديد من المؤسسات الحكومية والخاصة كجمعيات المرأة العمانية التي تشرف عليها وزارة التنمية الاجتماعية والفرق التوعوية نحو تمكين المرأة العمانية وتأهيلها وتدريبها ورفع مستوى كفاءتها، لتحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية.

وتواصل المرأة العمانية تحقيق النجاحات في العديد من المجالات لاسيما في إطار مجتمعتها المحلي، واستغلال الفرص المتاحة التي وفرتها لها الدولة وتحقيق المساهمة في الناتج المحلي.

وتشارك المرأة العمانية الرجل في بناء الوطن في شتى مجالات الحياة، فهي مثال للمرأة التي يحتذى بها، وتعتبر من النماذج المساهمة في عملية التنمية بالبلاد.

وتسعى إلى أن يكون لها دور في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وتعمل المرأة العمانية على تطوير العديد من المشغولات اليدوية وتحسينها بما يحافظ على هويتها، ويتلاءم مع الاستخدامات الحالية، وتأتي الحقائب الصديقة للبيئة ذات الطراز العماني كأحد المشاريع التي يتزايد الطلب عليها من داخل السلطنة وخارجها.

وتسعى العديد من المؤسسات الحكومية والخاصة كجمعيات المرأة العمانية التي تشرف عليها وزارة التنمية الاجتماعية والفرق التوعوية نحو تمكين المرأة العمانية وتأهيلها وتدريبها ورفع مستوى كفاءتها، لتحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية.

وتواصل المرأة العمانية تحقيق النجاحات في العديد من المجالات لاسيما في إطار مجتمعتها المحلي، واستغلال الفرص المتاحة التي وفرتها لها الدولة وتحقيق المساهمة في الناتج المحلي.

وتشارك المرأة العمانية الرجل في بناء الوطن في شتى مجالات الحياة، فهي مثال للمرأة التي يحتذى بها، وتعتبر من النماذج المساهمة في عملية التنمية بالبلاد.

وتسعى إلى أن يكون لها دور في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وتعمل المرأة العمانية على تطوير العديد من المشغولات اليدوية وتحسينها بما يحافظ على هويتها، ويتلاءم مع الاستخدامات الحالية، وتأتي الحقائب الصديقة للبيئة ذات الطراز العماني كأحد المشاريع التي يتزايد الطلب عليها من داخل السلطنة وخارجها.

وتسعى العديد من المؤسسات الحكومية والخاصة كجمعيات المرأة العمانية التي تشرف عليها وزارة التنمية الاجتماعية والفرق التوعوية نحو تمكين المرأة العمانية وتأهيلها وتدريبها ورفع مستوى كفاءتها، لتحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية.

وتواصل المرأة العمانية تحقيق النجاحات في العديد من المجالات لاسيما في إطار مجتمعتها المحلي، واستغلال الفرص المتاحة التي وفرتها لها الدولة وتحقيق المساهمة في الناتج المحلي.

مسقط - أطلق عدد من نساء قرية

سداب بمحافظة مسقط العمانية، مبادرة مجتمعية بهدف إبراز مهارات المرأة في مجال الخياطة.

وتعد مجموعة "نساء سداب" أحد النماذج الفريدة في تمكين المرأة من خلال عمل مشروع نسائي يجمع النفع المادي للمتسبات، وهو مشروع صديق للبيئة يقوم على صناعة حقائب تحمل محل الأكياس البلاستيكية، حيث يتم تصنيعها بمختلف الأشكال والأحجام من أقمشة قطنية ومن منسوجات غزلية تنسج بالطريقة التقليدية واليدوية.

وتستعمل في صناعة الحقائب مواد طبيعية غير مضرّة بالبيئة وبالحياتة الفطرية، كما أن لها بريقا تراثيا لارتباطها بالمواد المصنعة من المنسوجات الغزلية التي تصنع منها الكثير من الملابس والمفارش التي تزين البيوت التقليدية.

وأشارت إلى أن لمجموعة نساء سداب مشاركات داخلية وخارجية، فعلى الصعيد الداخلي شاركت المجموعة في عدد من الأنشطة والفعاليات والمعارض التي تقيمها الكليات والمعاهد والمدارس والنادي والمتاحف، أما المشاركات الخارجية فقد شملت عددا من الدول منها ألمانيا والصين والسعودية والسودان والماليزيا والإمارات والبحرين حيث أسهمت هذه المشاركات في التعريف بالمشروع والترويج له.

وأكدت الكيومية أن المجموعة أصبحت تحت مظلة جمعية "دار الطلاء" منذ نوفمبر 2017، موضحة أن هناك طلبات على مدار العام من قبل عدد من المؤسسات الحكومية والخاصة لتصميم حقائب خاصة للملقيات والأنشطة والمؤتمرات التي ينظموها.

وتقوم المجموعة بالترويج للمشروع من خلال وسائل التواصل الاجتماعي والمشاركات في الفعاليات الترويجية واللقاءات مع المجموعات السياحية.

وتعمل المرأة العمانية على تطوير العديد من المشغولات اليدوية وتحسينها بما يحافظ على هويتها، ويتلاءم مع الاستخدامات الحالية، وتأتي الحقائب الصديقة للبيئة ذات الطراز العماني كأحد المشاريع التي يتزايد الطلب عليها من داخل السلطنة وخارجها.

وتسعى العديد من المؤسسات الحكومية والخاصة كجمعيات المرأة العمانية التي تشرف عليها وزارة التنمية الاجتماعية والفرق التوعوية نحو تمكين المرأة العمانية وتأهيلها وتدريبها ورفع مستوى كفاءتها، لتحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية.

وتواصل المرأة العمانية تحقيق النجاحات في العديد من المجالات لاسيما في إطار مجتمعتها المحلي، واستغلال الفرص المتاحة التي وفرتها لها الدولة وتحقيق المساهمة في الناتج المحلي.

وتشارك المرأة العمانية الرجل في بناء الوطن في شتى مجالات الحياة، فهي مثال للمرأة التي يحتذى بها، وتعتبر من النماذج المساهمة في عملية التنمية بالبلاد.

وتسعى إلى أن يكون لها دور في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وتعمل المرأة العمانية على تطوير العديد من المشغولات اليدوية وتحسينها بما يحافظ على هويتها، ويتلاءم مع الاستخدامات الحالية، وتأتي الحقائب الصديقة للبيئة ذات الطراز العماني كأحد المشاريع التي يتزايد الطلب عليها من داخل السلطنة وخارجها.

وتسعى العديد من المؤسسات الحكومية والخاصة كجمعيات المرأة العمانية التي تشرف عليها وزارة التنمية الاجتماعية والفرق التوعوية نحو تمكين المرأة العمانية وتأهيلها وتدريبها ورفع مستوى كفاءتها، لتحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية.

وتواصل المرأة العمانية تحقيق النجاحات في العديد من المجالات لاسيما في إطار مجتمعتها المحلي، واستغلال الفرص المتاحة التي وفرتها لها الدولة وتحقيق المساهمة في الناتج المحلي.

وتشارك المرأة العمانية الرجل في بناء الوطن في شتى مجالات الحياة، فهي مثال للمرأة التي يحتذى بها، وتعتبر من النماذج المساهمة في عملية التنمية بالبلاد.

وتسعى إلى أن يكون لها دور في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وتعمل المرأة العمانية على تطوير العديد من المشغولات اليدوية وتحسينها بما يحافظ على هويتها، ويتلاءم مع الاستخدامات الحالية، وتأتي الحقائب الصديقة للبيئة ذات الطراز العماني كأحد المشاريع التي يتزايد الطلب عليها من داخل السلطنة وخارجها.

وتسعى العديد من المؤسسات الحكومية والخاصة كجمعيات المرأة العمانية التي تشرف عليها وزارة التنمية الاجتماعية والفرق التوعوية نحو تمكين المرأة العمانية وتأهيلها وتدريبها ورفع مستوى كفاءتها، لتحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية.

وتواصل المرأة العمانية تحقيق النجاحات في العديد من المجالات لاسيما في إطار مجتمعتها المحلي، واستغلال الفرص المتاحة التي وفرتها لها الدولة وتحقيق المساهمة في الناتج المحلي.

المشروع ساهم في تمكين المرأة العمانية وتحويل ربات البيوت إلى منتجات وهن في منازلهن من خلال تدريبهن على خياطة الحقائب

وقالت رقية بنت ثاني الوهبيي الموظفة الإدارية بقرى نساء سداب "تتلخص فكرة المشروع في عمل الصناعات اليدوية الصديقة للبيئة ذات الطابع العماني مثل الحقائب ومنسوجات عمانية أخرى مستوحاة من البيئة"، مشيرة إلى أن المشروع تم تدشينه قبل 17 عاما بمشاركة 60 امرأة من نساء سداب.

وأضافت أن عرض المنتجات في المتاحف والفنادق والمحلات وسلي من وسائل تسويق المنتجات التي يتم الترويج لها أيضا عبر استخدام برامج التواصل الاجتماعي إضافة إلى البيع المباشر من المقر عند زيارة المواطنين والمقيمين والسياح الأجانب.

وأفادت أن منتجات نساء سداب تحظى بإقبال كثيف لثقة الناس في جودتها كما أن مبادرة نساء سداب تستخدم تقنيات ليتم تعريفهم بالعادات والتقاليد والصناعات التقليدية العمانية.

وفي العام 2004 تم إطلاق فكرة مشروع "نساء سداب" لصاحبها بديرة بنت مال الله السبائية على أن تستفيع منه الأسر ذات الدخل المحدود من مدينة سداب، فكانت بداية تطبيق فكرة المشروع في مدرسة البستان، وانطلق به مكاثر تقليدية تتناوب عليها 7 نساء من ربات البيوت وعدد من النساء المتطوعات.

وبدا المشروع من خلال التسويق والترويج للحقائب الصديقة للبيئة التي تتميز بتصميم عصري مستوحى من التراث العماني الأصيل، حيث كانت تسوق في البداية للسائح القادمين لزيارة السلطنة، ليزداد الطلب عليها وتزامن معه تزايد عدد النساء المنتسبات، لتبدأ مرحلة التوسع

واستحجار موقع خاص للمشروع في مدينة سداب بمحافظة مسقط، كما ازداد عدد المكاثر الحديثة التي تساهم في إنتاج حقائب بجودة عالية وفي وقت قياسي، لينال المشروع شهرة



المشروع إبراز لمهارات المرأة العمانية